

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

لجنة الممثلين الدائمين
الدورة العادية الخامسة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 22-26 يناير 2008

—

PRC/RPT. (XV)

تقرير الدورة العادية الخامسة عشرة
للجنة الممثلين الدائمين

—

تقرير الدورة العادية الخامسة عشرة

للجنة الممثلين الدائمين

أولاً - مقدمة:

1- عقدت لجنة الممثلين الدائمين دورتها العادية الخامسة عشرة بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي من 22 إلى 27 يناير 2008 في أديس أبابا، إثيوبيا، برئاسة سعادة السيد جوهن إيفونلا أغري، سفير جمهورية غانا ورئيس اللجنة.

الحضور:

2- شاركت في أعمال هذه الدورة: جنوب أفريقيا، الجزائر، أنجولا، بنين، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الرأس الأخضر، الكونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جزر القمر، كوت ديفوار، جيبوتي، مصر، إثيوبيا، الجابون، جامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كينيا، ليسوتو، ليبيريا، الجماهيرية الليبية العظمى، مدغشقر، ملاوي، جمهورية مالي، موريشيوس، موريتانيا، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، أوغندا، الجمهورية العربية الصحراوية، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، السودان، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، تنزانيا، تشاد، توجو، تونس، زامبيا وزيمبابوي.

ثانياً - مراسم الافتتاح:

3- بعد أن رحّب بأعضاء لجنة الممثلين الدائمين أبلغهم الرئيس بأن بعض الوثائق المتعلقة بالبند الأول من جدول الأعمال أي المسائل الإدارية

- 4- طلبت لجنة الممثلين الدائمين بعض المعلومات بخصوص تنظيم القمة ولا سيما فيما يتعلق بمسألة الاعتماد والإجراءات الأمنية والإسكان. وقدمت المفوضية والبلد المضيف المعلومات المطلوبة.
- 5- أراد بعض الوفود معرفة المقاييس المتبعة في اختيار المشاركين في منتدى القطاع الخاص مشيراً إلى أن بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي لم توجه لها الدعوة في حين أن دولاً أخرى غير أفريقية قد شاركت فيه. وأعربت عن أسفها لإرسال الدعوات إلى الدول الأعضاء في وقت متأخر جداً مما حال دون مشاركتها في هذا المنتدى.
- 6- أوضحت المفوضية في ردّها أن المنتدى تم تنظيمه بصفة مشتركة مع مؤسسة الأمم المتحدة "غلوبال كمباكت" وأن بعض المشاركين قد تم اقتراحهم من قبل هذه المؤسسة. وطلبت لجنة الممثلين الدائمين من المفوضية أن تعمل على إشراك الدول الأعضاء في تنظيم مثل هذه المؤتمرات وذلك في وقت مناسب يسمح لها بالمشاركة الفعالة والكاملة لما فيه مصلحة الاتحاد الأفريقي.

ثالثاً- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل:

7- بحثت لجنة الممثلين الدائمين مشروع جدول أعمالها واعتمده بدون أي تعديل .

8- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين ساعات العمل التالية:

الفترة الصباحية : من الساعة 10ر00 - 13ر00

الفترة المسائية : من الساعة 15ر00-19ر00

البند 2 من جدول الأعمال : المسائل الإدارية والمالية:

1- بحث مشروع ميزانية 2008 - الوثيقة (XII) EX.CL/367:

2- بحث تقارير اللجان الفرعية- الوثيقة (XII) EX.CL/369:

أ) بحث تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية

والمالية الوثيقة EX.CL/369 (XII)a

بحث تقرير اللجنة الفرعية الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية

والمالية عن اجتماعها يومي 8 و 9 أكتوبر 2007 - الوثيقة

:ADV.S/CTTEE/RPT (X)

9- أبلغ رئيس اللجنة الفرعية الاستشارية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية

لجنة الممثلين الدائمين بأن جدول أعمالها يتضمن البنود الآتية:

(1) بحث التقرير النصف مرحلي عن تنفيذ ميزانية مفوضية الاتحاد

الأفريقي.

(2) بحث التقرير النصف مرحلي عن تنفيذ ميزانية البرلمان

الأفريقي.

- (3) بحث طلبات التحويل للسنة المالية 2007.
- (4) بحث تقرير مجلس المراجعين الخارجيين لحسابات المفوضية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2006 .
- (5) بحث التنازل عن البناية القديمة للاتحاد الأفريقي في نيويورك.
- (6) بحث شراء بناية للبعثة الدبلوماسية للاتحاد الأفريقي في واشنطن.
- (7) بحث طلب شراء سيارات للمفوضية ومكاتبها الإقليمية/البعثات.

10- على إثر المناقشات التي أعقبت تقرير اللجنة الفرعية تم تقديم التوصيات الرئيسية الآتية من جانب لجنة الممثلين الدائمين:

- (أ) ينبغي للمفوضية أن تنظم نفسها بغرض تجنب التجاوزات المالية في الميزانية. كما ينبغي لها تحسين تنفيذ برامجها.
- (ب) ينبغي للمفوضية أن تكون ممثلة من خلال جميع إدارتها أثناء دورات اللجنة الفرعية.
- (ج) ينبغي للبرلمان الأفريقي أن يمتثل للائحة المالية للاتحاد وأن يقدم تقريراً نصف مرحلي عن الميزانية مع احترام المعايير الجاري بها العمل. وينبغي أن يشمل هذا التقرير استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية وحالة استرجاع المبالغ المالية الممنوحة بصفة غير قانونية إلى النواب والعاملين في البرلمان الأفريقي.
- (د) ينبغي أن تتم مشاركة البرلمان الأفريقي في اجتماعات اللجنة الفرعية من خلال حضور الأمين العام أو نائبه.
- (هـ) ينبغي لتحويلات بنود الميزانية أن يكون لها طابع استثنائي.

(و) ينبغي التعجيل بتعزيز قدرات إدارة المالية في المفوضية ولا سيما من خلال إقامة نظام تسيير متكامل. ومن ناحية أخرى ينبغي للمفوضية أن تحرص على احترام القواعد والإجراءات وفرض العقوبة الملائمة على كل موظف مخطئ.

(ز) في غياب إجراء ملائم ، يتعين على المفوضية أن تكف عن دفع بدل التمثيل للمفوضين وأن تقوم باسترجاع مبلغ 24000 دولار أمريكي المدفوع لهم.

(ح) ينبغي للمفوضية أن تسعى إلى التنازل عن البناية القديمة في نيويورك وفقاً للائحة المالية للاتحاد.

(ط) ينبغي للمفوضية شراء بناية في واشنطن تعكس كرامة أفريقيا ومنظمتها مع مراعاة الظروف السائدة في سوق العقارات الأمريكية. وينبغي ألا يرتبط ذلك بمراجعة حسابات الاتحاد. كما أن شراء بنايات مفيدة على الأمد الطويل ينبغي التفكير فيه بالنسبة لأماكن أخرى من العالم وبخاصة بروكسل. وفي هذا الصدد يطلب من المفوضية تحديد الآلية المالية المناسبة لتسهيل تنفيذ هذا المقرر.

(ي) ينبغي للمفوضية أن تقوم ببيع السيارات القديمة وشراء سيارات جديدة مع احترام اللائحة المالية.

11- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقرير اللجنة الفرعية وأوصت المجلس التنفيذي بدراسته.

بحث تقرير اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية عن اجتماعها في يناير 2008 :

- 12- قدم التقرير رئيس اللجنة الاستشارية الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية. وقد أبلغ رئيس اللجنة الفرعية لجنة الممثلين الدائمين بأن النقاط المدرجة في جدول أعمال اجتماع اللجنة الفرعية والمتعلقة بنظم ولوائح العاملين وتعديل المرتبات، قد تم سحبها بسبب ضيق الوقت. وستكون هذه النقاط موضع الدراسة في وقت لاحق.
- 13- أبرز رئيس اللجنة أيضا خلال عرضه الخطوط العريضة للميزانية التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأخرى. وقد بلغت الميزانية الإجمالية المقترحة للاتحاد لسنة 2008 من حيث الإيرادات والمصروفات ما قيمته 164ر7 مليون دولار أمريكي من بينها 134ر6 مليون للمفوضية و 30ر1 مليون للأجهزة الأخرى.
- 14- أشار الرئيس إلى أن مشروع الميزانية لسنة 2008 يسجل ارتفاعا بنسبة 9ر23 بالمائة مقارنة بميزانية سنة 2007، ويرجع ذلك أساسا إلى زيادة بنسبة 6ر53% في الميزانية المخصصة للأجهزة الأخرى للاتحاد. وأشادت بالمفوضية على التقدم الذي حققته في إعداد الميزانية مشيرا إلى أن أعمال المفوضية استندت إلى مبدأ نسبة نمو تعادل الصفر مقارنة مع ميزانية 2007، ثم تقدمت بالملاحظات التالية:

ميزانية المفوضية:

- (1) تقارير ميزانية البرامج والخطة الإستراتيجية 2004 - 2007 للاتحاد الأفريقي لم تدرج في سياق الملحقات.
- (2) النسبة الضعيفة لتنفيذ ميزانية 2007 والتي بلغت 8ر58% توصى بتوجه يعارض طلب الزيادة.

ميزانية البرلمان الأفريقي:

سجلت الميزانية المقترحة للبرلمان الأفريقي بما قيمته 17ر2 مليون دولار زيادة بنسبة 46ر5% عن السنة الماضية. ولم يلحق بهذه الميزانية تقرير التنفيذ لسنة 2007. من جهة أخرى كانت بعض بنود الميزانية (التعويضات، الساعات الإضافية، التكاليف الطبية وصيانة السيارات، الخ...) مرتفعة للغاية هذا إضافة إلى أن بعض التعويضات المقررة بمبلغ إجمالي قدره 2ر9 مليون دولار لم يتم التصريح بصرفها بموجب المقرر رقم (V) EX.CL/DEC.98.

ميزانية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

طبقا لمقرر المجلس التنفيذي بخصوص استقلال ميزانية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مقارنة بميزانية إدارة الشؤون السياسية، تم اقتراح ميزانية للمفوضية تقدر بما قيمته 6003857 دولارا أمريكيا وقد أبدت بعض الدول الأعضاء اعتراضا على هذا المبلغ بحجة أن هذه الزيادة غير مبررة .

ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

لم يوفر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بيانات مفصلة عن مشروع ميزانيته التي بلغت قيمتها الإجمالية 1ر530ر000 دولار أمريكي. -15
تركزت مداوات لجنة الممثلين الدائمين التي تلت تقديم الميزانية بشكل أساسي على المقترح القاضي بترحيل فائض الميزانية بخصوص السنوات المالية السابقة وكذلك ميزانيتي البرلمان الأفريقي واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

16- وقد رأت بعض الدول الأعضاء، أنه بالإمكان تخفيف مساهمات الدول الأعضاء في حال دمج المساهمات المتوقعة في نهاية عام 2007 في ميزانية 2008.

17- بخصوص البرلمان الأفريقي رأت لجنة الممثلين الدائمين أن أحكام المقرر EX.CL/DEC.98 (V) الصادر عن المجلس التنفيذي غير قابلة للتأويل، في حين دعا البرلمان الأفريقي إلى احترام هذا المقرر نصا وروحا. وهكذا بلغت ميزانية البرلمان الأفريقي المقترحة للاعتماد 12ر626ر271 دولارا أمريكيا، على أن يكون مفهوماً أن هذا المال لن يتم استخدامه للنفقات غير المصرح بها.

18- طلبت الدول الأعضاء المذكورة التي اعترضت علي مشروع الميزانية البالغة 6 ملايين من الدولارات الأمريكية المخصصة للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب توضيح مبررات موقفها بكل جلاء وذكرت بأنها تستند إلى ما يلي:

1) الفارق الهام بين المبلغ المطلوب والميزانية الممنوحة في إطار السنة المالية السابقة.

2) المنهجية غير الواضحة التي تم اعتمادها في تقييم الميزانية حيث أن هذه الأخيرة لم يتم تحليلها سطرًا سطرًا.

19- ردا على هذه الحجة، ذكرت الدول الأعضاء الأخرى بالأسباب التي دفعت اللجنة الفرعية إلى اعتماد المبلغ المراجع من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان وهي:

1) أن هذه هي المرة الأولى التي تقدم فيها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ميزانيتها بشكل مستقل، وعليه لم يكن ممكنا أن يطبق عليها مبدأ نسبة صفر في النمو،

(2) اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب جهاز من أجهزة الاتحاد وليست مشروعاً أو إدارة لمفوضية الاتحاد،

(3) دعت عدة مقررات للمجلس التنفيذي والمؤتمر إلى منح موارد كافية للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بغية تمكينها من أداء مهامها.

20- كانت هناك طرق معالجة مختلفة في مناقشة مسألة ترحيل فائض الميزانية.

وبهذا الخصوص قدمت المفوضية إيضاحات حول الأحكام ذات الصلة المتضمنة في النظم واللوائح المالية والمتعلقة بشروط استخدام فائض الميزانية والميزانية التشغيلية وكذلك رصيد الميزانية لنهاية 2007 خاصة:

(1) يتعين رصد اعتمادات والإبقاء عليها لمدة الاثني عشر (12) شهراً التي تلي نهاية السنة المالية ما لم تصدر إشارة مخالفة من لجنة الممثلين الدائمين بغية تغطية المصروفات المتعهد بها خلال السنة المالية.

(2) تشكل الاستقطاعات من الاعتمادات المتداولة سلفاً قابلة للسداد ممنوحة على الخصوص قبل دفع المساهمات المستحقة على الدول الأعضاء،

(3) يشمل الفائض المحقق في نهاية السنة المالية 2007 جزءاً مهماً من الإيرادات التي لم تحصل بعد،

(4) يجب الحصول على رأى المراجعين الخارجيين قبل نهاية مارس تاريخ الإقفال النهائي لميزانية 2007 قبل تحديد المستوى الحقيقي للفائض.

21- وعلى إثر تدخل المفوضية دعا بعض أعضاء لجنة الممثلين الدائمين إلى

مواصلة ترحيل فائض الميزانية إلى الاعتمادات المتداولة طبقاً للأحكام

22- في نهاية دراسة هذه النقطة، أشارت لجنة الممثلين الدائمين إلى أنه بسبب الخلاف حول فهم أحكام النظم المالية، أصبح من غير الممكن توجيه المجلس التنفيذي بتحويل فائض ميزانية 2007 إلى السنة المالية 2008. غير أنه ينبغي للجنة الفرعية، بالتعاون مع المفوضية، أن تبحث هذه المسألة بالنسبة للميزانيات القادمة.

23- أبدى أحد الوفود تحفظه بخصوص الميزانية الممنوحة للبرلمان الأفريقي بحجة أن القرارات المتخذة إبان إنشاء هذه المؤسسة والقاضية بمنحها الوسائل الضرورية لتسهيل سير أعمالها لم تحترم مع الإشارة إلى عدم كفاية الميزانية الممنوحة لهذه المؤسسة.

24- بعد ذلك صادقت لجنة الممثلين الدائمين على تقرير اللجنة الفرعية الذي سيقدم إلى المجلس التنفيذي مع التوصيات التالية:

أ) يتعين على البرلمان الأفريقي احترام إجراءات إعداد الميزانية تمثيا مع أحكام ذات الصلة من النظم المالية وأحكام المقرر EX.CL/DEC. 98(V)

ب) على مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستمرار في تحسين إعداد الميزانية من خلال تقديم المعلومات المبررة لمقترحاتها في الوقت المناسب وتوخي المزيد من الواقعية،

ج) يجب الشروع في المناقشات حول الميزانية قبل انعقاد مؤتمرات الاتحاد بوقت كاف،

- د) تشكيل لجنة وزارية من خمسة (5) أعضاء على نحو عاجل، وهى اللجنة المتوقعة بموجب المقر EX.CL/DEC. 371(XI)، والدعوة إلى اجتماعها على هامش اجتماع المجلس التنفيذي في دورته الثانية عشرة..
- هـ) النظر في مراجعة النظم المالية من أجل السماح بنقل فائض ميزانية لسنة مالية إلى سنة مالية أخرى،
- و) يتعين على المفوضية مراجعة أحكام اتفاقية المقر مع الدولة المضيفة بغية تخفيض تكاليف تسيير المقر،
- ز) يتعين على اللجنة الفرعية المكلفة بالميزانية الاجتماع كل ثلاثة أشهر لدراسة وضع تنفيذ الميزانية على نحو منظم.
- 25- في ختام المداولات اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين الميزانية وأوصت المجلس التنفيذي بميزانية السنة المالية 2008 المحددة بمبلغ إجمالي قدره 140ر037ر880 دولاراً أمريكياً تتوزع كالاتي:
- أ) 12ر626ر271 دولارا أمريكيا للبرلمان الأفريقي من بينها 11ر226ر271 للتشغيل و 1ر400ر000 للبرامج.
- ب) 6ر003ر857 دولار أمريكي للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان من بينها 4ر584ر390 لتشغيل و 1ر419ر466 للبرامج،
- ج) 7ر901ر214 دولارا أمريكيا للمحكمة من بينها 7ر212ر414 للتشغيل و 779ر800 للبرامج،
- د) 1ر530ر000 دولار أمريكي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي مخصصة كلها للتشغيل،
- هـ) 111ر976ر538 دولار أمريكي لمفوضية الاتحاد الأفريقي من بينها 68ر506ر538 دولاراً أمريكياً للتشغيل و 46ر289ر467 للبرامج.

ب) بحث تقرير اللجنة الفرعية لإصلاح هياكل المفوضية - الوثيقة

EX.CL/369 (XII)b

26- ذكر رئيس اللجنة الفرعية خلال عرضه الطلب الذي تم تقديمه للمفوضية بخصوص إنشاء مناصب إضافية في الهيكل الحالي للاتحاد الأفريقي وفقاً لمقررات المجلس التنفيذي وكذلك الاحتياجات التي عبرت عنها مختلف الإدارات والمكاتب المعنية.

ويتعلق الأمر بما يلي :

- 1- مكتب الرئيس؛
- 2- قسم البروتوكول؛
- 3- وحدة موقع المفوضية على شبكة الإنترنت؛
- 4- قسم إدارة وحدات الإعلام؛
- 5- وحدة المباني والمعدات والنقل؛
- 6- المستودع
- 7- المكتب الأفريقي للثروة الحيوانية؛
- 8- الحملة الأفريقية للقضاء على ذبابة تسي تسي وداء المتقيبات؛
- 9- اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب؛
- 10- إدارة الشؤون الاجتماعية؛
- 11- وحدة إدارة وإصدار جوازات السفر للاتحاد الأفريقي؛
- 12- البعثة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة (جنيف)؛

- 27- عقب هذا العرض، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن ارتياحها لنوعية التقرير وجددت تقديرها للجنة الفرعية للعمل الذي أنجزته.
- 28- خلال المناقشات، تساءلت بعض الوفود عما إذا تمت مراعاة التعديلات المقترحة المتعلقة بالهيكل مثلما جاء في التقرير في مشروع ميزانية 2008.
- 29- في ردها، أوضحت المفوضية أن هذه المقترحات لم يتم أخذها في الحسبان حتى الآن. ولا يمكن أن يتم ذلك إلا بعد الموافقة عليها من قبل المجلس التنفيذي. وأبرزت المفوضية أن هذه المقترحات لا يمكن تنفيذها إلا في إطار ميزانية 2009 حتى وإن تمت الموافقة عليها خلال الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.
- 30- في ضوء هذه التوضيحات المقدمة من قبل المفوضية ، تساءلت بعض الوفود عن جدوى تقديم التقرير للدورة الحالية للمجلس التنفيذي. في هذا الصدد، أبرزت هذه الوفود أن المجلس التنفيذي قد يتخذ خلال الدورة الحالية وعلى أساس التوصيات المتضمنة في تقرير مراجعة الحسابات النظامية الذي تم عرضه عليه، مقررات يقتضي تنفيذها تعديلا في الهياكل. في هذا السياق، اقترحت هذه الوفود أن يتم تأجيل بحث هذا التقرير إلى ما بعد القمة حتى يتم اعتبار جميع المقررات التي قد يكون لها أثر على الهياكل، على أن يتم عرض الهيكل الجديد وآثاره المالية على المجلس التنفيذي خلال دورته المقرر عقدها في يوليو 2008.
- 31- رأت وفود أخرى أن التوصيات المتضمنة في التقرير يجب بحثها في إطار تنفيذ المقررات السابقة للمجلس التنفيذي والرامية إلى تعزيز هياكل الاتحاد الأفريقي. في هذا الصدد، أكدت هذه الوفود أن اعتماد التقرير وتقديم التوصيات المتضمنة فيه ينبغي ألا يتوقفا على المقررات المتوقعة من المجلس بل على ضرورة إطلاعه على تنفيذ هذه المقررات. وطلبت أن يتم

32- في أعقاب هذه المداخلات أشار نائب رئيس المفوضية إلى أن هذه المقترحات تدخل في إطار تنفيذ مقررات المجلس التنفيذي.

33- إثر هذه المناقشات، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير ووافقت على عرض الخيارين على المجلس التنفيذي ليقرر أي طريقة ينبغي انتهاجها :

أ) إما أن يتم تأجيل بحث التقرير من قبل المجلس التنفيذي لتمكين لجنة الممثلين الدائمين من بحث التقرير أكثر فأكثر إلى ما بعد القمة.

ب) وإما أن يتم اعتماد هذا التقرير وتقديم التوصيات المتضمنة فيه إلى الدورة الحالية للمجلس التنفيذي.

ج) بحث تقرير اللجنة الفرعية للمساهمات - الوثيقة

:EX.CL/369 (XII)c

34- قدم رئيس اللجنة الفرعية الاستشارية للمساهمات تقرير اللجنة الفرعية إلى لجنة الممثلين الدائمين وأبرز حالة مساهمات الدول الأعضاء بتاريخ 23 يناير 2008 والتي بلغت 86ر082ر797ر111 دولاراً أمريكياً. وأوضح أن مجموع متأخرات المساهمات المستحقة في 23 يناير 2008 تقدر بما قيمته 68ر010ر955ر40 دولاراً أمريكياً. وأشار إلى أنه من بين 53 دولة عضواً على 28 منها متأخرات مساهمات لسنة أو أكثر، بينما سددت 25 دولة عضواً كامل مساهماتها. وبالإضافة إلى ذلك ، دفعت ست دول أعضاء منها مساهماتها مقدماً وأشار إلى أن جمهورية الكونغو الديمقراطية

35- وعند النظر في تنفيذ المقرر المتعلق بالمساهمات ، تم إبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بأن المفوضية، قامت تمشياً مع مقرر المجلس التنفيذي بتقديم تقرير عن دراسة متعلقة بصيغة موحدة يمكن تطبيقها على الدول الأعضاء الخارجة من أوضاع صراعات. لكن اللجنة، بعد أن استعرضت الدراسة، حثت المفوضية على تعميقها بغية الخروج بتقرير واف يأخذ بعين الاعتبار ملاحظات وتعليقات اللجنة الفرعية.

36- في المناقشة التي تلت ذلك، أبدت الوفود الملاحظات والتعليقات التالية:

- إن إدعاء المفوضية أنه من الصعب إقامة علاقة مباشرة بين الأداء الاقتصادي وقدرة الدول الأعضاء على السداد ليس صحيحاً حيث إن المؤشر ذاته يستعمل في منظمات دولية أخرى.

- يعتبر دفع الدول الأعضاء للمساهمات المقدره دلالة على التزامها إزاء الاتحاد. ولهذا الغرض، ينبغي توعية الدول الأعضاء بضرورة دفع مساهماتها المقدره حسبما هو مناسب.

- ينبغي معاملة جميع الدول الأعضاء الخارجة من أوضاع النزاعات بنفس الطريقة ونفس الشروط التي تمت بها معاملة الدول التي منحت إعفاءً مؤقتاً واستثنائياً.

37- سجلت لجنة الممثلين الدائمين مع التقدير تقرير اللجنة الفرعية وأجازت

جميع توصياتها كما يلي :

(أ) ستكون الدول الأعضاء التالية خاضعة للعقوبات:

- 1- الرأس الأخضر.
- 2- جمهورية أفريقيا الوسطي
- 3- جمهورية الكونغو الديمقراطية.
- 4- إرتريا
- 5- غينيا بيساو
- 6- ساوتومي وبرنسيب
- 7- سيشل
- 8- السودان

(ب) تمديد الإعفاء المؤقت والاستثنائي الممنوح لكل من سيراليون وبوروندي طالما تفيان بالجدول الزمني المتفق عليه لسداد متأخراتهما.

(ج) إن طلب تونس دفع مساهماتها لسنتي 2004 و 2005 بنسبة 88ر2% من جدول تقدير الأنصبة مقبول كما يتم تشجيع تونس على تصفية جميع متأخرات المساهمات المستحقة عليها.

(د) أن تجرى المفاوضات مزيداً من التحليلات بشأن الدراسة المتعلقة بصيغة موحدة للدول الخارجة من أوضاع النزاعات مع بيانات إضافية، وتعيد تقديم تقرير واف للنظر فيه من طرف اللجنة الفرعية.

- ينبغي معاملة جميع الدول الأعضاء الخارجة من أوضاع النزاعات بنفس الطريقة ونفس الشروط التي تمت بها معاملة الدول الأعضاء التي منحت إعفاءً مؤقتاً واستثنائياً في الماضي.
- 3- بحث التقرير المرحلي عن تعيين العاملين في المفوضية، الوثيقة

:EX.CL/368(XII)

- 39- عند تقديم التقرير المرحلي عن تعيين العاملين، ذكّرت المفوضية بالترتيبات النظامية التي تسمح بتعيين العاملين لتمكينها من أداء المهام المسندة إليها. وأبلغت اللجنة بأن إجمالي عدد العاملين المسموح به بموجب مختلف القرارات ذات الصلة المتخذة خلال مختلف اجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي، بلغ 939 منهم 10 مفوضين منتخبين و479 مهنيًا و450 عاملاً في الخدمات العامة.
- 40- أشارت المفوضية بعد ذلك إلى العناية القصوى التي توليها لعملية تعيين العاملين من الفئة المهنية لما تقدمه من مساهمة في تحقيق الأهداف المحددة. وواصلت المفوضية عرضها بتقديم معلومات حول (1) توزيع العاملين حسب كل مديرية، (2) وحول نمو عدد العاملين حسب كل فئة مهنية ابتداءً من 2003 وحتى 15 يناير 2008، (3) وحول بقية المناصب الشاغرة التي ينبغي شغلها. وأوضحت المفوضية بخصوص هذه النقطة أنه من بين 939 عاملاً يسمح بتعيينهم، تم تعيين 630 فقط وهو ما يمثل نسبة 67,09% وبقي تعيين 295 عاملاً منهم 194 من الفئة المهنية.
- 41- أبلغت المفوضية لجنة الممثلين الدائمين بأن عملية التعيين في المناصب الشاغرة قد بدأت بالفعل وأن الإعلانات المتعلقة بها قد تم نشرها. وتم استلام 70 ترشيحاً وستتم قريباً عملية فرز المرشحين الذين تتوفر فيهم

42- اختتمت المفوضية عرضها بإبراز القيود التي تعيق عملية تعيين العاملين وهي أربعة تتمثل في ضعف مستوى الأجور في نظر بعض المرشحين الفائزين الذين يتخلون عن مناصبهم واستقالة العاملين القدامى للاتحاق بمؤسسات تمنح لهم امتيازات أفضل ولزوم نشر المناصب الشاغرة بجميع اللغات الرسمية للاتحاد الأفريقي ونظام الحصص مع مراعاة البلدان الخاضعة للعقوبات.

43- هنأت لجنة الممثلين الدائمين المفوضية على تقريرها الذي يقدم بيانات دقيقة حول عملية تعيين العاملين مما سمح بمعرفة دقيقة لعدد العاملين الحاليين وعدد العاملين الذين ينبغي تعيينهم. وأشارت إلى أن المفوضية بذلت جهوداً ملموسة لضمان تمثيل جميع الأقاليم من بين العاملين المعينين.

44- غير أنها قدمت الملاحظات الآتية:

- (1) الحاجة إلى فهم السبب الكامن وراء تخلي بعض المرشحين عن مناصبهم بعد تعيينهم فيها بحجة عدم جاذبية مستوى الأجور علماً بأن الإعلان عن شغور المناصب يحتوي على جميع المعلومات المتعلقة بالأجور وغيرها من الامتيازات ذات الصلة.
- (2) ينبغي ألا تترك المناصب شاغرة في انتظار استلام ترشيحات البلدان الخاضعة للعقوبات حيث إن نظام العقوبات ينطبق كذلك على التعيينات.
- (3) ينبغي ألا يتم تطبيق نظام الحصص على حساب الفعالية والكفاءة. ولا بد من إعادة النظر في نظام الحصص الجاري العمل به حالياً.

- (4) ضرورة مراجعة نظام الحصص مع مراعاة تطور عدد العاملين بالنسبة للهيكمل.
- (5) أن الطابع غير الجذاب للأجور التي تمنحها المفوضية لا يمكن أن يبرر وحده تخلى العاملين عن مناصبهم واستقالتهم منها، بل يمكن تفسيره أيضاً بجو العمل ومحيطه.
- (6) إن نظام الحصص ليس العامل الوحيد الذي يعيق عملية تعيين العاملين، بل ينبغي أن يضاف إليه كذلك تدنى مستوى الشفافية.
- (7) إن عدم تشغيل المحكمة الإدارية يشكل سبب إحباط للعاملين الذين يرون أن القرارات المتخذة ضدهم جائرة وغير عادلة.
- (8) عدم تنفيذ مقرر المجلس المطالب بإنشاء آلية تعاون بين المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين في مجال التعيينات.

45- ردت المفوضية على هذه التساؤلات على النحو الآتي:

- (1) إن تشغيل المحكمة الإدارية قد أعاقها غياب التمويل وتعيين أمينها. ويجري حالياً اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنشيطها.
- (2) ينبغي أن تتم مراجعة نظام الحصص بصفة مشتركة بين المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين.
- (3) إن المفوضية قامت بصفة منتظمة بإبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بمختلف الأعمال المقررة في إطار عملية تعيين العاملين. ولهذا، فهي ترى أنها احترمت تعليمات المجلس التنفيذي.

46- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من جانب المجلس التنفيذي مع التوصيات الآتية:

- (أ) إعادة تقييم نظام الحصص بالنسبة لكل بلد على أساس الهيكل المعتمد فيما بعد مابوتو.
- (ب) تنفيذ مبادئ التمثيل الإقليمي والحصص حيث تحترم قيم الفعالية والكفاءة ضمانا لحسن سير العمل في مختلف إدارات المفوضية.
- (ج) طلب قيام المفوضية بإيجاد طريقة مبتكرة للحيلولة دون أن يكون نظام الحصص عائقاً أمام عملية التعيين.

البند 3 من جدول الأعمال : تقارير التنفيذ

بحث التقرير عن تنفيذ المقررات السابقة الصادرة عن كل من المجلس

التنفيذي والمؤتمر - الوثيقة EX.CL/370 (XII)

47- في عرضه تقرير، قدم أمين المفوضية موجزا عن تنفيذ المقررات والإعلانات المختلفة لأجهزة صنع السياسات للاتحاد من قبل المفوضية للفترة من يوليو إلى ديسمبر 2007. في ظل الصعوبات المالية والبشرية، لم يكن في الإمكان تنفيذ بعض المقررات فيما تمت إعاقة تنفيذ الأخرى بسبب القيود الفنية و/أو الزمنية.

48- وفي أعقاب الملاحظة التي أبدتها رئيس لجنة الممثلين الدائمين من أن تنفيذ المقرر رقم EX.CL/DEC.370 (XI) بشأن المراجعة الخاصة للمؤتمر الأول للمفكرين في أفريقيا وفي المهجر، سرد رئيس مكتب رئيس المفوضية الخطوات التالية التي اتخذتها المفوضية لتنفيذ هذا المقرر:

1- اتصلت المفوضية برئيس مجلس إدارة المراجعين الخارجيين، السيد/ريكس ل هـ سيلوزي، وبعضو المجلس السيد/تشارلز ندوريماننا، للاضطلاع بعمل إضافي، من بين جملة أمور أخرى لتحديد الموظف المذنب وما الذي حدث للرصيد الذي لم ينفق والذي

- 2- ناقشت المفوضية مع السنغال، باعتبارها الدولة المضيفة من أجل تحديد الأموال التي يتعين إعادتها إلى المفوضية للإنفاق الذي كان ينبغي أن تقوم به السنغال وفقاً لاتفاقية المضيف؛
- 3- ناقشت المفوضية مع حكومة جنوب أفريقيا بهدف استرداد مبلغ الضريبة على القيمة المضافة التي دفعتها المفوضية؛
- 4- وحددت المفوضية المبالغ الواجبة السداد من شركة رابيداون المحدودة للتسويق والاتصالات وحاولت استعادتها من الشركة وطلبت من خلال حكومة جنوب أفريقيا ومحامى شركة رابيداون، استرداد المبالغ.
- 49- وفيما يتعلق بتحديد الموظف المسئول عن الأخطاء والخسائر، أوضحت المفوضية أن المراجعين تمكنوا من تحديد الموظف المعنى بعد دراسة مفصلة لجميع المستندات، واستلام الردود على الاستبيانات التي أرسلت إلى الموظف المعنى، وكذلك المقابلات الشخصية للموظفين المتواجدين. وللأسف، فقد باءت بالفشل محاولة المراجعين إجراء مقابلة مع نائب مدير مجلس الوزراء وقت انعقاد المؤتمر، والمدير بالإنابة للشؤون الإدارية وتنمية الموارد البشرية آنذاك، والمديرين التنفيذيين لشركة رابيداون، نظراً لأن أحداً منهم لم يرد على المطلب المتكرر، بما في ذلك العرض لسداد نفقات رحلاتهم إلى أديس أبابا.
- 50- وبناء على ذلك، ووفقاً للمادة 58 من لوائح ونظم العاملين، أصدر رئيس المفوضية توجيهها لنائب الرئيس بتشكيل لجنة تأديب مشتركة لتحديد

51- فيما يتعلق بمبلغ 7 ملايين دولار أمريكي المخصص من حساب الصندوق العام بشأن المؤتمر، أوضح المراجعون أنه:

1- يمثل إجمالي مبلغ 35ر989ر989ر4 دولاراً أمريكياً المبلغ

الفعلي للمصروفات التي تمت بشأن المؤتمر مع تبقي رصيد قيمته 65ر010ر260ر2 دولاراً أمريكياً لا يزال في حساب الصندوق العام. وقد تم تحويل جزء منه إلى البرلمان الأفريقي كما سبق شرحه في الفقرة السابقة.

2- تم تحويل مبلغين قيمتهما 30ر479ر479ر2 دولاراً أمريكياً

و 1ر100ر000 دولاراً أمريكياً إلى جنوب أفريقيا والسنغال على التوالي حيث تم فتح حسابين مصرفيين لخدمة المؤتمر.

3- من المبلغ الذي تم تحويله إلى جنوب أفريقيا، استخدم مبلغ

إجمالي قيمته 86.351.781 دولار أمريكي لصالح المؤتمر، وتم تحويل الرصيد البالغ قيمته 44.127.968 دولار أمريكي إلى البرلمان الأفريقي كإعانة مالية بموجب الخطاب رقم PBFA/6/5/365 بتاريخ 30 مارس 2005، من قبل نائب رئيس المفوضية، وموجهاً إلى رئيس البرلمان الأفريقي.

4- من مبلغ 1.100.000 دولار أمريكي الذي تم تحويله إلى

السنغال من خلال Credit Lyonnais Bank، استخدم مبلغ قيمته 25.201.988 دولاراً أمريكياً لصالح المؤتمر وتم

52- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أبدت الوفود التعقيبات والملاحظات التالية:

- 1- أن تحديد المعوقات في سبيل تنفيذ المقررات لم يكن كافياً. إذ كان يتعين أن يضم العرض المقدم من قبل المفوضية عموداً يوضح طريق المضي قدماً نحو القضاء على هذه المعوقات؛
- 2- أن تقرير المفوضية بشأن مؤتمر داكار، كان ينبغي أن يقدم في شكل جدول. وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك أية تفاصيل تتعلق بالتدابير التي اتخذت لمعالجة الهفوات الواضحة في تنظيم مؤتمرات مماثلة مستقبلاً؛
- 3- إن وزارة خارجية جمهورية جنوب أفريقيا تقوم بتسهيل ترتيبات سريعة ومقبولة بصورة متبادلة بين المفوضية وخدمات الضرائب في جمهورية جنوب أفريقيا لتسدّد هذه الأخيرة إلى المفوضية ضريبة القيمة المضافة التي تتعلق بمعاملة جرت بين المفوضية وشركة خاصة من جمهورية جنوب أفريقيا.
- 4- يتعين النظر إلى مؤتمر داكار على أنه عمل مرحلي مستمر، ويتعين الثناء على المفوضية وتشجيعها على المضي في نفس المنهج الذي عكفت عليه في إطار زمني محدد بغية تقديم المذنبين للمساءلة.

53- وردا على ما سبق ذكره أعلاه، صرحت المفوضية بأنه قد تم بالفعل تشكيل

مجلس تأديبي مشترك وتأمل في أن يستكمل أعماله في أسرع وقت ممكن.

54- وعما إذا كان لدى نائب الرئيس السلطة لتحويل أموال إلى البرلمان الأفريقي تم إبلاغ الاجتماع بأنه يمتلك هذه السلطة نظراً لأنه مسؤول عن المسائل الإدارية والمالية في المفوضية.

55- ومن ثم، قدمت لجنة الممثلين الدائمين التوصيات التالية لبحثها من قبل المجلس:

(أ) الإحاطة علماً بالتقرير؛

(ب) دعوة المفوضية إلى تقديم تقرير حول وضع تنفيذ المقررات السابقة للمجلس والمؤتمر في شكل جدول منسق وإضافة عمود حول المضي قدماً للتغلب على المعوقات، بغية تسهيل تقييم هذا الجدول بطريقة شاملة.

(ج) دعوة المفوضية أيضاً إلى تضمينه المقرر السميعة/البصرية والسينما. (III) EX.CL/DEC.69 بشأن تشكيل لجنة أفريقية للوسائل

(د) تجديد الطلب السابق إلى المفوضية للتعجيل باتخاذ إجراء بشأن حل مسألة عدم الاتساق في مختلف النصوص اللغوية، والانتهاج من إنشاء لجنة الاتحاد الأفريقي حول القانون الدولي لمواءمة الاتفاقيات القائمة؛

(هـ) الإحاطة علماً بالإجراءات التي اتخذتها المفوضية فيما يتعلق بالهفوات المسجلة في تنظيم مؤتمر داكار ودعوة المفوضية إلى التعجيل بالإجراءات التي اتخذتها للتمكين من الانتهاء من هذه المسألة في أسرع وقت ممكن وتقديم تقرير مرحلي إلى لجنة الممثلين الدائمين، في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة.

البند 4 من جدول الأعمال : المسائل القانونية والمؤسسية:

بحث التقرير عن وضع معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي -

الوثيقة (XII) EX.CL/371:

56- عند تقديم التقرير أشارت نائبة المستشار القانوني إلى أن التقرير قد تم تحديثه حتى 2 ديسمبر 2007. وأكدت أنه خلال فترة إعداد التقرير تم إيداع سبع وثلاثين (37) وثيقة تصديق كما تم التوقيع على اثنتين وثلاثين (32) من مختلف معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. ويعد ذلك من التطورات المهمة. وفي هذا الصدد، استرعت الانتباه بوجه خاص إلى الجهود الضخمة التي بذلت منذ تقديم التقرير الأخير في يوليو 2007 للتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، ولا سيما معاهدات مابوتو الخمس (5)، وبروتوكول الاتفاقية حول الإرهاب المعتمدة في يوليو 2004، وميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك المعتمد في يناير 2005، والميثاق الأفريقي للشباب المعتمد في يوليو 2006 والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم المعتمد في يناير 2007. وفي هذا الخصوص، أُلقت الضوء على أن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية قد أودعت أربع (4) وثائق تصديق في 11/01/2008، ووقعت جمهورية أثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على ست (6) معاهدات كما وقعت جمهورية غانا على معاهدين (2). وبعد ذلك أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتغييرات التي طرأت على وضع التوقيع والتصديق منذ تاريخ إعداد التقرير، وذلك على النحو التالي:

التصديق/الانضمام :

- ميثاق اللجنة الأفريقية للطيران المدني: زيمبابوي (2007/12/10)
- ميثاق الاتحاد الأفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك: الجزائر .
- اتفاقية القضاء على الارتزاق في أفريقيا: الجزائر
- الاتفاقية الأفريقية لمنع ومحاربة الفساد: ملاوي (2007/12/27)
- بروتوكول محكمة العدل للاتحاد الأفريقي: الجزائر
- بروتوكول اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته: الجزائر

التوقيع:

- الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم: أثيوبيا (2007/12/28)
غانا (2008/1/15) موريشيوس (2007/12/14).
- الاتفاقية الأفريقية حول إقرار برنامج أفريقي للتعاون الفني: أثيوبيا
(2007/12/28)
- المعهد الأفريقي لإعادة التأهيل: أثيوبيا (2007/12/28)
- الميثاق الأفريقي للشباب: الكونغو (2008/1/14) أثيوبيا (2007/12/28)
غانا (2008/1/15) الجماهيرية الليبية العظمى (2008/1/10)
- اتفاقية إنشاء المركز الأفريقي لتنمية الأسمدة: أثيوبيا (2007/12/28)
- بروتوكول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته: أثيوبيا
(2007/12/28) السنغال (2008/1/10).

57- في الختام، أبلغت نائبة المستشار القانوني لجنة الممثلين الدائمين بأنه على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء قد بذلت جهوداً رئيسية للتوقيع

58- في المناقشات التي أعقبت ذلك طرحت بعض الوفود تساؤلات بشأن المسائل التالية:

- (1) متى تختتم المفوضية تعيين خبير قانوني ناطق باللغة العربية في مكتب المستشار القانوني للمساعدة في النصوص القانونية المكتوبة باللغة العربية؟
- (2) متى يعقد اجتماع وزراء العدل حول التصديق على معاهدات الاتحاد وموامة الإجراءات الخاصة بذلك؟
- (3) هل يجوز للمعاهدة الدخول حيز التنفيذ بالرغم من عدم الحصول على عدد محدد من وثائق التصديق اللازم إيداعها.

59- عند تناول الإيضاحات المطلوبة بخصوص التساؤلات المطروحة، ردت نائبة المستشار القانوني على النحو التالي:

- (1) تقوم المفوضية بصورة جادة بتناول عملية تعيين الخبير القانوني الناطق باللغة العربية لكن هذا لا يكفي لتناول المشكلة وإنما ينبغي بحث إمكانية تشكيل لجنة صياغة قانونية لموامة النصوص القانونية وخاصة باللغتين العربية والبرتغالية.
- (2) إن المطلب المتعلق بتحديد عدد التصديقات الضرورية لدخول أي وثيقة حيز التنفيذ يتفق مع القانون الدولي للمعاهدات.

(3) أعادت المفوضية تحديد موعد اجتماع الخبراء ووزراء العدل والشؤون القانونية ليعقد في مارس 2008، حيث يقوم الاجتماعان ببحث ومعالجة مسألة مواعمة إجراءات التصديق، من بين مسائل أخرى.

60- بعد ذلك، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وقدمت التوصيات التالية لبحثها من قبل المجلس :

- (أ) الإشادة برئيس المفوضية على مبادرته وجهوده الرامية إلى تشجيع الدول الأعضاء على أن تصبح أطرافاً في معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.
- (ب) توجيه نداء إلى الدول الأعضاء لتحديد الأولويات والتعجيل بالتوقيع والتصديق على معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي والانضمام إليها.
- (ج) دعوة المفوضية إلى التعجيل بحل مشكلة عدم التوافق بين مختلف النصوص اللغوية وخاصة باللغة العربية والبرتغالية.
- (د) دعوة المفوضية أيضاً إلى التعجيل بتنفيذ المقرر المتعلق بمراجعة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية.
- (هـ) دعوة المفوضية أيضاً إلى القيام بعملية تقييم "لأسبوع التوقيع" بغية التعرف على أثره بالنسبة للجهود الرامية إلى توعية الدول الأعضاء.
- (و) تجديد ندائه إلى الأعضاء في البرلمان الأفريقي للمساعدة في دعوة وتوعية الدول الأعضاء للتعجيل بعملية التصديق/الانضمام إلى معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي.

البند 5 من جدول: المسائل السياسية:

بحث التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في

أفريقيا - الوثيقة (XII) EX.CL/372:

61- عند تقديم التقرير عن وضع اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا، ألفت مفوضة الشؤون السياسية الضوء على المسائل الرئيسية التالية:

- (1) التطورات الأخيرة الخاصة باللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا والتحديات الهائلة والاستجابة لمحتهم.
- (2) آثار التغير المناخي العالمي، التي تؤثر على مليون ونصف إنسان في أكثر من 18 دولة خلال فترة إعداد التقرير، في أسوأ فيضانات تعرضت لها القارة الأفريقية لأكثر من عشر سنوات ورد الاتحاد الأفريقي على هذه الأزمات.
- (3) جهود المفوضية واللجنة الفرعية للاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين بالتعاون الوثيق مع شركاء الاتحاد الأفريقي لصالح ضحايا التشريد القسري.
- (4) التحديات والطريق المقترح للمضي قدماً لإيجاد حلول مستدامة لمشكلة التشريد القسري في القارة.
- (5) الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الدول الأعضاء في القمة الخاصة لرؤساء الدول والحكومات بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في 2008 .

62- فيما يتعلق بقواعد إجراءات وصلاحيات لجنة الاتحاد الأفريقي للتنسيق حول مساعدة وحماية اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا ، ألفت المفوضة الضوء على ما يلي:

(1) التذكير بمقرر المجلس التنفيذي رقم (XI) EX.CL/DEC.353

الذي يطلب من المفوضية الاستمرار في الجهود لإعادة تفعيل لجنة التنسيق واستكمال مراجعة قواعد إجراءات وصلاحيات مجموعة العمل التابعة لها حتى يتم رفعها للمجلس التنفيذي في يناير 2008.

(2) إبلاغ لجنة الممثلين الدائمين أن الوثائق قد روجعت وتقدم إليها لبحثها وإجازتها.

63- فيما يتعلق بتقرير اللجنة الفرعية حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا أبرز رئيس اللجنة الفرعية ما يلي :

(1) بعثات التقييم التي قامت بها وفود تابعة لهذا الجهاز إلى ليبيريا

وسيراليون والسودان بين يوليو وديسمبر 2007 والمساهمات المالية التي قدمها الاتحاد الأفريقي إلى بعض الدول الأعضاء.

(2) المشاركة الفعالة لأعضاء اللجنة الفرعية في مختلف الاجتماعات

بما في ذلك اجتماع فريق العمل للتحضير للقمة الخاصة حول اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا التي تعقد في 2008 والدورة الثامنة والخمسين للجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في أكتوبر 2007 في جنيف والجلسة التي تعقد مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل تعزيز القانون الإنساني الدولي.

64- خلال المناقشات التي تلت أعرب أعضاء لجنة الممثلين الدائمين عن تقديرهم لمفوضة الشؤون السياسية ورئيس اللجنة الفرعية حول اللاجئين التابعة للجنة الممثلين الدائمين على تقاريرهم الشاملة وقدموا التعليقات التالية:

- (1) ينبغي مراجعة التقرير بحيث تؤخذ في الاعتبار نتائج الخبراء القانونيين للدول الأعضاء حول مشروع الاتفاقية المتعلقة بالمشردين داخليا، وضرورة الإشارة إلى أن جيش الرب للمقاومة (LRA) كمنظمة إرهابية تنشط في شمال أوغندا ، وكذلك ضرورة ذكر أسماء القوى السلبية المتورطة في ارتكاب الأعمال الوحشية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بما في ذلك "القوات المسلحة الرواندية سابقا/مليشيات الإنترهاموي.
- (2) إعراب عدد معين من المندوبين عن تشككهم الشديد في صحة تقدير المفوضية لعدد المشردين داخليا في الصومال، مشيرين إلى قلة هذا العدد. وفي هذا الصدد، تمت إثارة مسألة الإحصائيات الدورية حول ضحايا التشريد القسري باعتبار أنها تتطلب موازنة وتحققا من أجل مطابقة الحقائق على أرض الواقع.
- (3) الإشارة إلى رؤية الاتحاد الأفريقي في هذا المجال باعتبارها تشكل مصدر قلق للعديد من الدول الأعضاء نظراً لزيادة الاعتماد على المنظمات الإنسانية الأخرى للمعلومات والإحصاءات بشأن التشريد القسري.
- (4) تمت إثارة تساؤل بخصوص المعايير المستخدمة من قبل الاتحاد الأفريقي عند تقديم المساهمات إلى الدول المختلفة المتضررة من مشكلة التشريد القسري فتم توضيحها بأن المساهمات تعكس

- (5) تم تسليط الضوء على أن وجود القوى السلبية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤدي إلى انعدام الأمن وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ضد المدنيين في تلك المنطقة وكذلك في البلدان المجاورة في منطقة البحيرات الكبرى.
- (6) الإشارة بقلق بالغ إلى التأثير المتزايد للتغير المناخي العالمي وإلى عواقبه الخطيرة في العديد من الدول الأفريقية.
- (7) يتعين استكمال مشروع اتفاقية الاتحاد الأفريقي حول المشردين داخليا.
- (8) إن التاريخ المقترح للقمّة الاستثنائية الخاصة لرؤساء الدول والحكومات بشأن اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا المقرر عقدها أصلا في 8 سبتمبر 2008 قد يكون غير مناسب، أخذاً في الاعتبار الاجتماعات الهامة الأخرى بما في ذلك اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة.

65- بناء على الإيضاحات التي قدمتها المفوضية، أحاطت لجنة الممثلين

الدائمين علماً بالتقرير وتقدمت بالتوصيات التالية للبحث من قبل المجلس:

- (أ) أحاطت علماً بالتقرير.
- (ب) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع آلية للتحقق من الأرقام المقدمة من الشركاء في هذا المجال ومواءمتها.
- (ج) دعت الدول الأعضاء إلى زيادة المساهمات المالية للاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا لتعزيز تواجد الاتحاد

(د) طلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي لعب دور أكبر في دعم عملية إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى مع مراعاة مقررات مجلس السلم والأمن حول الوضع في المنطقة وكذلك الاتفاقية التي وقعت في 23 يناير 2008 بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومختلف المجموعات المسلحة النشطة في شرق البلاد.

(هـ) تطلب من المفوضية أن تدرج في نظام الإنذار المبكر آلية فعالة للوقاية من الكوارث الطبيعية في أفريقيا ومواجهتها بفعالية.

(و) يجب مراجعة التقرير بحيث يعكس نتائج اجتماع الخبراء القانونيين من الدول الأعضاء بشأن مشروع اتفاقية المشردين داخليا، والوضع الفعلي في الصومال بحيث يشير إلى جيش الرب كمنظمة إرهابية نشطة في شرق أوغندا، وإلى أسماء القوى السلبية المتورطة في ارتكاب أعمال وحشية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ز) تطلب من المفوضية تأجيل عقد القمة الاستثنائية حول اللاجئين والعائدين والمشردين في أكتوبر/نوفمبر 2008 بدلاً من سبتمبر كما كان مقرراً أصلاً.

66- فيما يتعلق بقواعد إجراءات لجنة التنسيق حول حماية ومساعدة اللاجئين

والمشردين داخليا ، تقدمت لجنة الممثلين الدائمين بالتوصيات التالية:

(أ) تتولى رئاسة لجنة التنسيق دولة عضو.

ب) زيادة النصاب القانوني من الثلث إلى 50% من العضوية.

ج) استخدام جميع لغات عمل الاتحاد الأفريقي.

67- أخيراً، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقارير عن أوضاع اللاجئين واللجنة الفرعية حول اللاجئين واعتمدت قواعد الإجراءات والصلاحيات الخاصة بلجنة التنسيق مع التعديلات.

البند 6 من جدول الأعمال: المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

1) **بحث التقرير المرحلي عن مختلف الشراكات الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي مع اليابان (مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية إفريقيا)، والصين وأمريكا الجنوبية والهند وتركيا (EX.CL/373 (XII):**

68- عند تقديم الوثيقة المتعلقة بعملية التحضير لمؤتمر طوكيو الرابع حول تنمية أفريقيا، أوضحت اللجنة المكلفة بالتجارة والصناعة أن هذا الملف كان يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى وضع إفريقيا على أجندة المجتمع الدولي، وأعدت إلى الأذهان انعقاد اجتماع المنظمين المشاركين في نيويورك يوم 2 أكتوبر 2007 وتنظيم اجتماعات إقليمية في لوساكا وتونس العاصمة. وأطلعت لجنة الممثلين الدائمين على أنه من المقرر عقد اجتماع وزاري في ليرفيل في شهر مارس 2008 تحضيراً للمؤتمر الذي سيعقد في يوكوهاما باليابان في شهر مايو 2008 وسيتبعه قمة مجموعة الثمانية المقرر عقدها في اليابان أيضاً. وتعزم اليابان على استغلال رئاستها مجموعة الثمانية لمنح الأولوية للأجندة الأفريقية التي تم إعدادها خلال قمة مؤتمر طوكيو الدولي الرابع حول تنمية أفريقيا.

69- ركزت على أنه، خلال عملية الإعداد، ما فتئت اللجنة تذكر بالدور الأساسي للاتحاد. كما لفتت انتباه لجنة الممثلين الدائمين إلى المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تتضمنها الوثيقة والتي يجب أن تتمخض عن مشاريع ملموسة بين اليابان والاتحاد الأفريقي. في هذا الصدد، طلب من جميع الإدارات المعنية للمفوضية أن تقدم إسهاماتها في هذا الشأن.

70- اختتمت تقديمها مذكرة أن اللجنة تنوي تقديم مشروع مقرر يدعو الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى المشاركة بشكل فعال في مؤتمر طوكيو الرابع حول تنمية أفريقيا.

71- وبعد ذلك، أحاط مدير ديوان رئيس المفوضية لجنة الممثلين الدائمين علماً بحالة الشراكة مع أمريكا الجنوبية والهند وتركيا. وفيما يتعلق بالصين، أوضح أنه منذ انعقاد منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا في سنة 2006، لم يتم إنجاز قدر كبير من النشاط بين الاتحاد الأفريقي والصين رغم أن العلاقات الثنائية تتواصل بين الصين والدول الأفريقية على أساس فردي.

72- فيما يتعلق بالشراكة مع أمريكا الجنوبية، صرح رئيس الديوان أنه اجتمعت مجموعة تنسيق في كاراكاس وأبوجا. وأبلغ بأن فنزويلا اقترحت استضافة القمة الثانية كما يلي:

- اجتماع لكبار المسؤولين الموظفين يومي 25 و 26 نوفمبر 2008،

- اجتماع الوزراء يومي 27 و 28 نوفمبر 2008.

- اجتماع رؤساء الدول والحكومات يومي 29 و 30 نوفمبر 2008.

73- وذكر بعد ذلك أنه فيما يتعلق بآلية التنسيق، تولت نيجيريا والمفوضية تمثيل الجانب الأفريقي بينما يتكون جانب أمريكا الجنوبية من فنزويلا والبرازيل وبوليفيا حيث تقوم هذه الأخيرة مقام الأمانة المؤقتة لرابطة أمم أمريكا الجنوبية بالنسبة للسنة الحالية.

74- بعد ذلك، قدم نبذة وجيزة عن النشاطات الواجب القيام بها قبل القمة، والتي تشمل، عقد اجتماع للخبراء في مارس 2008 حول المسائل الاجتماعية واجتماع لكبار المسؤولين في البرازيل في منتصف السنة واجتماع لخبراء ووزراء الطاقة في المكسيك في مارس 2008.

75- بخصوص الشراكة مع الهند، فقد أشار إلى الاجتماع بين الوفد الهندي واللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين حول التعاون المتعدد الجوانب، الذي انعقد في السنة الماضية وتم خلاله التوصل إلى اتفاق بشأن جزء من الإعلان الذي سيصدر عن القمة المقترحة.

76- أبلغ لجنة الممثلين الدائمين بأن المنتدى مع الهند تقرر عقده في 8 أبريل في نيودلهي، مضيفاً أن الهند وافقت على عقد القمة طبقاً للصيغة التي تم اتخاذ قرار بشأنها في بانجول سنة 2006 فيما يتعلق باجتماع أفريقيا مع فرادى البلدان.

77- فيما يتعلق بالإعداد للمنتدى مع تركيا، أعلن أن اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الجوانب عملت بشكل وثيق مع المفوضية منذ بدء المفاوضات. كما ذكر بأن وفداً مشتركاً من اللجنة الفرعية والمفوضية أجرى مباحثات مثمرة مع السلطات التركية خلال زيارة قام بها لهذا البلد في ديسمبر 2007. وأشار إلى أن تركيا قد اقترحت عقد القمة في أي من الأيام الثلاثة في الفترة من 18-27 أغسطس 2008. واسترعى الانتباه أيضاً إلى طلب تركيا أنه نظراً إلى أن هذه هي القمة الأولى بينها وبين أفريقيا، يجب أن تحضرها جميع الدول الأعضاء الـ53 بدلاً من القمة المحدودة التي تم اعتمادها بموجب مقرر بانجول. طلب من الدول الأعضاء الإعراب عن آرائها حول التوصيات الواردة في التقرير.

78- هنأت لجنة الممثلين الدائمين المفوضية على جودة الوثيقة التي تم تقديمها وطرحت أسئلة متعلقة بتحديد معايير إقامة الشراكة لأطراف أخرى،

79- ساندت بعض الوفود دعوة المفوضية لإشراكها بشكل كامل في التعاون مع اليابان، ومع الشركاء الآخرين بشكل عام. وتم التذكير بورشة العمل حول الشراكة المنعقدة في 2006 والتي قامت بصياغة استراتيجية في مجال الشراكة تشمل، من بين أمور أخرى، سياسة يستفيد منها الطرفان تجنباً للعلاقة القائمة بين المانحين المستفيدين وإرساء الشراكة على أسس التنمية المستدامة. وذكرت المفوضية أيضاً بالمقرر الذي اعتمده رؤساء وحكومات الدول والذي يطلب منها إجراء تقييم دوري لهذه الشراكات. كما أشارت إلى الخطة الاستراتيجية التي تعطيها تفويضاً للقيام بالتنسيق مع الدول الأعضاء بالمساعي المتعلقة بالشراكة. وأكدت من جهة أخرى أنه تتوفر قدرات تمكنها من الدخول في هذه المبادرات. ومع تقديم إيضاحات حول الأسباب الكامنة وراء العدد الكبير من مؤتمرات القمة المقرر عقدها في 2008، انفتحت مع لجنة الممثلين الدائمين على أنه من المناسب ترشيدها في المستقبل.

80- أشارت بعض الوفود إلى أنه:

- (1) ينبغي مراجعة مؤتمرات القمة المتعلقة بالشراكات وتخفيض عددها على الفور .
- (2) يجب الوفاء بالالتزامات المتعهد بها منذ زمن طويل والصادرة عن مؤتمرات القمة.

(3) يجب إعادة بحث طلبات القمة الجديدة من قبل اللجنة الفرعية للجنة الممثلين الدائمين المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف.

(4) لغرض التوجيه المناسب فيما يخص الشراكة المتعددة الأطراف، يجب التعجيل بإعداد إطار سياسة واستراتيجية للاتحاد الأفريقي.

81- أشارت وفود أخرى إلى أنه قد تم بالفعل تحديد أهداف ومعايير سياسة الشراكة للاتحاد واعتمادهما من قبل المؤتمر. كما أشارت أيضا أن الالتزامات التي تمت مع الدول المعنية لا يمكن تغييرها. وبالمثل، استرعت المفوضية الانتباه إلى مقرر مؤتمر بانجول وهو مقرر المؤتمر بشأن الشراكة مع القوى الصاعدة والخطة الاستراتيجية التي تتناول كافة هذه المسائل.

82- شددت لجنة الممثلين الدائمين على ضرورة إعداد جيد ومتابعة دقيقة لجعل الشراكات أكثر فعالية.

83- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير والتوصيات الواردة فيه وأوصت باعتمادهما من قبل المجلس التنفيذي.

(2) بحث التقارير عن الشراكة بين أفريقيا - الاتحاد الأوروبي، الوثيقة

:EX.CL/374 (XII)

(أ) تقرير المنتدى الثاني للأعمال التجارية للاتحاد الأوروبي - أفريقيا،

21-22 يونيو، 2007، أكرا، غانا، الوثيقة، EX.CL/374 (XII) a:

84- أشارت مفوضة الشؤون الاجتماعية، عند تقديمها لهذا البند، إلى أن المنتدى الثاني للأعمال التجارية للاتحاد الأوروبي - أفريقيا قد تم تنظيمه بصورة مشتركة بواسطة مفوضية الاتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية في أكرا،

85- تمت مناقشة أربعة مواضيع، هي على وجه التحديد تنظيم المشاريع، الترابط فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والترابط في البني التحتية، ومسائل التجارة. وتم في نهاية المنتدى إقرار إعلان للقطاع الخاص إلى جانب مجموعة من التوصيات تحدد بصورة واضحة مسؤوليات العناصر الفاعلة والحدود الزمنية. وقد أكد القطاع الخاص، في الإعلان، من جديد التزامه بالعمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي بغية تحقيق المزيد من التعزيز لتنمية القارة الأفريقية.

86- أشارت مفوضة الشؤون الاجتماعية، في ختام عرضها، إلى أن المنتدى يعتبر الآن حدثًا سنويًا يعقد بالتناوب فيما بين أفريقيا وأوروبا. وتمت الإشارة إلى أن الاستعدادات تجري على قدم وساق للمنتدى الثالث الذي من المنتظر أن يعقد في باريس، فرنسا، خلال شهر أكتوبر، 2008.

87- وفي المناقشات التي تلت، طلب من المفوضية تقديم تقرير حول النتائج الملموسة من المنتديين اللذين عقدا حتى الآن، واستجابة لذلك ذكرت المفوضة أن المنتدى الثاني قد اعتمد على المناقشات التي بدأت خلال المنتدى الأول وتوصل إلى نقاط عملية محددة. وعليه، فإن مسألة التنفيذ يمكن معالجتها بصورة أفضل بعد المنتدى الثالث، وقد كانت هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للسماح بمثل هذا التنفيذ.

88- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وبالتوصيات الواردة فيه وأوصت باعتمادهما من قبل المجلس التنفيذي.

(ب) تقرير عن إطلاق الشراكة في مجال البنية التحتية بين الاتحاد الأوروبي

وأفريقيا، 24 - 25 أكتوبر 2007، أديس أبابا، إثيوبيا، الوثيقة

EX.CL/374 (XII)

89- ذكر مدير البنية التحتية والطاقة أنه قد تم إطلاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال البنية التحتية في 24 - 25 أكتوبر 2007 في أديس أبابا، إثيوبيا وقد جمعت 172 مندوبا من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، والمفوضتين، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الاستراتيجيين والمؤسسات المتخصصة، بين أمور أخرى. وتم أيضا عقد الاجتماع الأول للجنة التوجيه الخاصة بالشراكة حول الموضوع الرئيسي "إقامة ودعم شبكات وأجهزة إقليمية للبنية التحتية في أفريقيا.

90- أشار المدير إلى أن الشراكة تهدف إلى إقامة شبكات للبنية التحتية ضرورية للإسراع بعملية التكامل القاري، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودعم التجارة الإقليمية وتخفيف حدة الفقر، وأكد على استعداد الاتحاد الأوروبي لدعم جهود أفريقيا لتحديد ومعالجة الحلقات المفقودة في الشبكات القائمة حاليا، ومواءمة سياسات النقل، والقيام، فيما بين أشياء أخرى، بتطوير البنية التحتية للطاقة عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي.

91- وصفت لجنة الممثلين الدائمين، في المناقشات التي تلت، أهداف شراكة البنية التحتية على أنها جديرة بالثناء واستطردت مؤكدة على أن المسؤولية تقع على عاتق أفريقيا لمتابعة تحقيق هذه الأهداف.

92- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت بأن يوافق عليه المجلس التنفيذي.

(ج) تقرير عن نتائج قمة أفريقيا - الاتحاد الأوروبي، (لشبونة، البرتغال)، 8 - 9 ديسمبر 2007)، وطريق المضي قدما، الوثيقة (XII) EX.CL/374:

93- إن تقرير قمة لشبونة، الذي عقد في 8-9 ديسمبر 2007، قد تم تقديمه بواسطة مفوضة الشؤون الاجتماعية، فذكرت أن القمة قد حضرتها 53 من البلدان الأفريقية و26 من البلدان الأوروبية. وقد سبقها اجتماع وزاري تحضيرى مشترك في شرم الشيخ، مصر، اعتمدت القمة وأقرت الاستراتيجية المشتركة وخطة العمل لأفريقيا - الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى الإعلان.

94- سلط العرض الضوء على عدد من العناصر الرئيسية للاستراتيجية المشتركة وهي، أنها شراكة قائمة على أساس المساواة، أنها تعالج كلا من التحديات الثنائية والعالمية، أنها تعترف بأفريقيا واحدة متكاملة وتتضمن شراكة ذات قاعدة عريضة تركز على الشعب.

95- ألفت المفوضة الضوء كذلك على الجوانب الأربعة الواسعة للاستراتيجية المشتركة وهي تحديدا: السلم والأمن والحكم وحقوق الإنسان والتجارة والتكامل الإقليمي وقضايا التنمية الرئيسية. ثم أشارت إلى المواضيع الخمسة لمؤتمر القمة وتحديدا: الحكم وحقوق الإنسان، السلم والأمن، الهجرة، الطاقة، التغيرات المناخية والتجارة، البنية التحتية والتنمية.

96- وفي الختام، أبلغت المفوضة لجنة الممثلين الدائمين بعرض الجماهيرية الليبية العربية العظمى استضافة القمة القادمة بين أفريقيا وأوروبا المقرر عقدها في 2010 وضرورة قيام المفوضية بدور قوي للتنسيق في عملية اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والحاجة لتنفيذ الاستراتيجية المشتركة.

97- في المناقشات التي أعقبت العرض، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن القلق لأن الفقرة بشأن الوضع في زيمبابوي تعكس فقط وجهة نظر الاتحاد

98- أعربت لجنة الممثلين الدائمين بعد ذلك عن رأيها في أن اللجنة الفرعية المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف تحتاج إلى وضع استراتيجية عن وسائل تنفيذ الاستراتيجية المشتركة وخطة العمل. وأشارت المفوضية، من جانبها إلى أنها قد اتخذت بالفعل الخطوات المبدئية لعقد اجتماع لاستشارة الأفكار بشأن وسائل التنفيذ وكذلك تحديد الخبراء الاستشاريين لدعم التنفيذ.

99- تم الإعراب عن الحاجة لإيجاد آلية متابعة فعالة لمفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وأشارت مفوضة التجارة والصناعة أنها تخطط لترتيب إجراء مناقشات على مستوى رفيع حول هذا الموضوع في أوائل 2008 كما أوصت بذلك قمة لشبونة. وقد تم إعداد مشروع مقرر يدعو إلى اجتماع لوزراء التجارة والمالية لكي يعتمده المجلس التنفيذي.

100- أحاطت لجنة الممثلين علما بالتقرير وأوصت باعتماده من قبل المجلس التنفيذي.

(3) إيجاز عن التحضيرات للدورة الـ12 للانكتاد:

101- قدمت مفوضة التجارة والصناعة معلومات عن حالة التحضيرات للدورة الـ12 للانكتاد، التي ستعقد في الفترة الـ20-25 أبريل 2008 في أكرا، غانا، وهذا المؤتمر، الذي ينعقد كل أربع سنوات، يقيم برنامج السنوات الأربع ويحدد محاور البرنامج القادم، ثم تابعت المفوضة عرضها وأبلغت لجنة الممثلين الدائمين أن الأعضاء الـ192 في الانكتاد قد اختاروا موضوع الدورة الـ12: وهو آفاق وتحديات العولمة بالنسبة للتنمية. وهذا الموضوع الرئيسي يركز على أربعة مواضيع فرعية.

102- تم إبلاغ لجنة الممثلين الدائمين بأن الجهاز التوجيهي للانكتاد، مجلس التجارة والتنمية قد قرر في جلسته الـ54 إنشاء لجنة تحضيرية يكون نائب رئيسها من كوت ديفوار وأن مهمة تنسيق مجموعة العمل قد أوكلت إلى تشاد. وهذان البلدان يعملان في تعاون وثيق مع البلدان الأفريقية الأخرى للدفاع عن مصالح القارة على مستوى الأعمال التحضيرية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

103- وقالت المفوضية في عرضها إن البلدان الأفريقية قد قامت بصياغة موقفها وأنها دافعت عنه خلال اجتماعات مجموعة الـ77 الصين، وهذا الموقف سيكون موضوع المفاوضات، وأشارت إلى أن البلدان الأفريقية قد لاحظت أن هناك رغبة لدى الدول المتقدمة في تقييد صلاحيات الأنكتاد لمنعه من مناقشة المواضيع ذات الأهمية الرئيسية لتنمية القارة.

104- وفي الختام، أعلنت المفوضية أنه سيتم تقديم مقرر إلى المجلس التنفيذي بغية تعزيز الفريق الأفريقي في جنيف للدفاع عن المواقف الأفريقية خلال الأعمال التحضيرية للأنكتاد 3.

105- أعطى وفد الدولة المضيفة معلومات عن حالة تقدم التحضيرات وأعطى عنوان الموقع الإلكتروني الذي يستطيع المشاركون الحصول منه على المعلومات اللازمة.

4- بحث التقريرين عن تنفيذ الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي حول المساواة بين

الجنسين في أفريقيا:

أ) التقرير الثالث للرئيس .

ب) ملخص تقارير الدول الأعضاء.

106- في البداية، ذكرت ممثلة المفوضية الالتزامات الرئيسية المتضمنة في الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا المعتمد في 2004

107- تجلي من هذا العرض ما يلي :

- (1) يبلغ عدد البلدان التي قدمت تقاريرها لسنة 2007 ، 7 مقابل 9 للفترة 2005 - 2006. ولا يسمح هذا العدد المنخفض بتحديد وضع المساواة بين الجنسين في القارة.
- (2) قامت الدول الأعضاء بواجبها بشكل أفضل فيما يتعلق بالبروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المرأة إذ إن 23 دولة من بينها قامت بالتصديق عليه وقامت بالتوقيع عليه 23 دولة أخرى في حين لم توقع ولم تصدق على هذه الوثيقة سوى 7 دول.
- (3) لم يتم تحليل جميع جوانب مسألة المساواة بين الجنسين بشكل مناسب كما أن المعلومات المتعلقة بالإجراءات الخاصة المتخذة لصالح تعزيز المساواة أو بعدد الأشخاص المعنيين نادراً ما تكون متوفرة.
- (4) تم إحراز تقدم ملحوظ انطلاقاً من البيانات الإحصائية العامة المتوفرة في مجال التعليم في حين أن التقدم على الصعيد السياسي بطيء. وفيما يخص هذه المسألة، فإن البلدان التي اعتمدت إجراءات إيجابية بهذا الشأن لتعزيز تمثيل المرأة في الحياة السياسية مثل نظام الحصص، هي التي حققت أفضل نتائج.
- (5) فيما يتعلق بعمالة المرأة، فإن الوضع في المفوضية جيد بشكل عام بالنسبة لكبار الموظفين حيث إن المساواة بين الجنسين لم يتم بلوغها بعد. في هذا الصدد، تعد المعلومات عن الدول الأعضاء غير كافية.

108- في الختام، أوصت ممثلة المفوضية بشكل خاص بإدراج مسألة المساواة بين الجنسين في العناصر التي ستبحثها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران . كما طلبت دعم لجنة الممثلين الدائمين لمساعدة المفوضية على الحصول على التوقيع والتصديق على النصوص المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين وحمل الدول الأعضاء على تنفيذها.

109- أكدت المناقشات التي تلت ذلك، على ضرورة توقيع وتصديق الدول الأعضاء على بروتوكول الميثاق الأفريقي المتعلق بحقوق المرأة والوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها بخصوص صياغة وتقديم التقرير السنوي عن وضع المساواة بين الجنسين لكل منها.

110- عقب ذلك، اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين التقارير وأوصت المجلس التنفيذي ببحثها.

5- بحث تقرير المفوضية عن الانتخابات الخاصة بالمؤتمر الدائم بعد المؤتمر

الدائم المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، الوثيقة

.EX.CL/377 (XII)

111- في عرضها التقرير أبرزت المفوضية الأنشطة التي قامت بها كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت وأعطى نظرة عامة على خارطة الطريق التي تم إعدادها لضمان تنفيذ المقرر (X) EX.CL/DEC.338 الصادر في يناير 2007 والمتعلق بانتخابات العضوية في المؤتمر الدائم في فترة ما بعد المؤتمر الدائم المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحلول 31 ديسمبر 2007. وتم إنشاء لجنة الإعتمادات لمراجعة طلبات المنظمات بغية إثبات أهليتها للمشاركة في الانتخابات. وقد بدأت الانتخابات الخاصة بمؤتمر

112- أبرزت المفوضية الظروف الصعبة التي تمت فيها عملية الانتخابات لمؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد تبين أن المهمة اللوجستية لإجراء انتخابات في 53 دولة عضواً، وتنظيمها على المستويين الإقليمي والقاري كانت من التعقيد بما لم يكن منتظراً وتطلبت وقتاً غير متوقع في الأصل. وزيادة على ذلك اتضح أنه من الصعب جداً إجراء اتصالات بين المفوضية والسفارات في أديس أبابا والسلطات الوطنية المختصة في العواصم. ونتيجة لذلك لم يتسن الوفاء بالموعد المحدد للدول الأعضاء لإجراء انتخاباتها قبل 31 ديسمبر 2007 وعليه طلبت المفوضية من لجنة الممثلين الدائمين أن توصي المجلس التنفيذي بمراجعة الجدول الزمني الأصلي للانتخابات وتمديد صلاحيات المؤتمر المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وأبرزت المفوضية ثلاثة خيارات يمكن لجنة الممثلين الدائمين النظر فيها وهي:

1- رفض أي طلب بالتمديد وإطلاق مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بتشكيله الحالي الذي يضم ممثلين لست (6) دول أعضاء فقط.

2- تمديد صلاحيات المؤتمر المؤقت للمجلس وتمديد موعد الانتخابات الخاصة بالمؤتمر الدائم للمجلس حتى 30 إبريل 2008، على أن يتم إطلاق مؤتمر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في 30 مايو 2008.

3-تمديد الموعد النهائي لأجل غير محدد إلى حين إجراء جميع الدول

الأعضاء انتخابات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

113-أوصت المفوضية والرئيس المؤقت للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي باعتماد الخيار رقم 2، أي تمديد الموعد النهائي للانتخابات حتى

30 إبريل 2008. ورأت المفوضية أنها قادرة في ذلك الوقت على إجراء

الانتخابات في 30 بلدا، مما يوفر عدد 35 دولة عضوا تقريبا لمؤتمر

المجلس. ويمكن للبلدان الأخرى إجراء انتخابات فرعية بمرور الوقت.

وفي الختام أكدت المفوضية أن البلدان التي أجرت انتخابات سمحت

بانتخاب منظمات رفيعة المستوى.

114-وخلال مناقشاتها، أكدت الوفود أهمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

والثقافي باعتباره جهازا تابعا للاتحاد الأفريقي. وأشارت الوفود إلى أن هذا

المجلس كجهاز جديد هو عبارة عن مفهوم لم تدركه الدول الأعضاء تماما،

مما يفسر جزئيا تأجيل إجراء الانتخابات في جميع الدول الأعضاء. من

الواضح أن هناك تحديات، لكن من الضروري أيضا تفعيل المجلس

الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لضمان تشغيله الفعلي. ولهذا السبب تم

الاتفاق على أن يطلب من المجلس التنفيذي تمديد الموعد المحدد

للانتخابات وصلاحيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المؤقت

حتى 30 إبريل 2008 وإطلاق المؤتمر الدائم للمجلس الاقتصادي

والاجتماعي. والثقافي في 30 مايو 2008.

البند 7 من جدول الأعمال: بنود مقترحة من الدول الأعضاء:

- **مشاركة المهجر في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي بصفة مراقب (بند**

اقترحته جمهورية السنغال)، الوثيقة EX.CL/406 (XII) ADD.1:

115- قدم سفير السنغال وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي هذا البند الذي اقترحه حكومة بلاده. وأعرب عن موقف السنغال القوي بأن الأفريقيين في المهجر يشكلون جزءا لا يتجزأ من الاتحاد الأفريقي وذكر أنه حتى الآن، يشارك المهجر في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي بناء على دعوة. وتعتقد السنغال أنه يجب أن يسمح للمهجر الأفريقي باختيار ممثلين لهم للمشاركة في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي.

116- تدخلت الوفود لتوجيه الشكر إلى السنغال على هذا المقترح. واتفقت على أن المهجر يمثل قاعدة تأييد هامة للاتحاد الأفريقي، مما يجعل من مشاركته في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي أمرا ملحا. غير أنه تمت الإشارة إلى أن المهجر يشكل مفهوما في غاية التعقيد وأن المهجر الأفريقي متنوع جغرافيا وتاريخيا وهيكليا. ولذلك فإنه من الضروري ضمان مشاركة المهجر في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي على أساس الشمولية حتى يتم تمثيل هذا التنوع بالكامل.

117- فضلا عن ذلك، تم التأكيد على أن الاتحاد الأفريقي قد قبل مبدأ مشاركة المهجر. والتحدي الآن هو تحديد الآليات التي تسمح بالمشاركة الفعلية للمهجر في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي. وتمت الإشارة إلى أن عملية استشارية جارية وأن قمة الاتحاد الأفريقي/المهجر القادمة. ستوفر مزيداً من المعلومات من رؤساء الدول والحكومات.

118- اقترحت بعض الوفود أن تشمل مشاركة المهجر أكثر من مشاركتهم في المؤتمرات. وعليه، اقترح أن تقدم توصية إلى المجلس التنفيذي بأن تعد

119- أعرب سفير السنغال عن شكره عن لجنة الممثلين الدائمين لدعمها للمبدأ بينما وافقت على أن المهجر متنوع جداً وأن مهمة تنظيمه صعب للغاية ويحتمل أن يستغرق سنوات عدة. ومع ذلك رأى أن اعتماد اقتراح السنغال من حيث المبدأ سوف يوجه رسالة سياسية لها وزنها على البيانات السابقة المتعلقة بأهمية المهجر بالنسبة لأفريقيا.

120- تم الاتفاق على أنه نظراً لما تتسم به هذه المسألة من تعقيد، هناك حاجة إلى تحديد آلية أو هياكل من شأنها تسهيل تمثيل المهجر الأفريقي في مؤتمرات الاتحاد الأفريقي.

البند 8 من جدول الأعمال : بيان مجموعة السفراء الأفريقيين في نيويورك حول إصلاح منظومة الأمم المتحدة :

121- لم تتم مناقشة هذا البند من جدول الأعمال لأنه لم يحضر أي عضو من مجموعة السفراء الأفريقيين خلال الجلسة الإطلاعية. ونتيجة لذلك قررت لجنة الممثلين الدائمين حذف هذا البند من جدول أعمالها.

البند 9 من جدول الأعمال: بحث بنود مشروع جدول أعمال الدورة العادية العاشرة للمجلس التنفيذي:

الجزء ألف من مشروع جدول الأعمال: بنود للاعتماد بدون مناقشة: (طبقاً لأحكام المادة 9 (3) من قواعد إجراءات المجلس التنفيذي)

1 - تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثاني للوزراء المسؤولين عن التكامل، 26-27 يوليو 2007، كيجالي، رواندا. (EX.CL/378 (XII):

122- عقب عرض موجز للتقرير قدمه مفوض الشؤون الاقتصادية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

2 - تقرير الدورة الاستثنائية الأولى لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصناعة، 24-27 سبتمبر 2007، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا. (EX.CL/379 (XII):

123- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة التجارة والصناعة، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

3 - تقرير المنتدى الأفريقي الثاني حول الأطفال: المراجعة نصف المرحية، 29 أكتوبر-2 نوفمبر 2007، القاهرة، مصر. (EX.CL/380 (XII):

124- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الشؤون الاجتماعية، أبلغ وفد موزمبيق لجنة الممثلين الدائمين بأنه يقترح أن يقوم المؤتمر باعتماد مقرر بشأن محنة الأطفال بهدف التعريف بالوضع المأساوي الذي يعيشه الأطفال في أفريقيا وإدراج هذا الموضوع كبنود في جدول أعمال مؤتمر يوليو 2008 لرؤساء دول وحكومات الاتحاد.

125- أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

4 - تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي الثالث للوزراء المسؤولين عن مكافحة

المخدرات، 3-7 ديسمبر 2007، أديس أبابا، إثيوبيا، (XII) EX.CL/381:

126- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الشؤون الاجتماعية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علما بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

5 - تقرير الدورة العادية الخامسة للجنة العمل والشؤون والاجتماعية للاتحاد

الأفريقي، 16-21 أبريل 2007، الوثيقة (XII) EX.CL/382:

127- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الشؤون الاجتماعية، أعربت لجنة الممثلين الدائمين عن استيائها من فقدان أفريقيا منصبا في منظمة العمل الدولية بسبب الافتقار إلى التنسيق المناسب من الجانب الأفريقي. وعليه، أوصت بالتنسيق المناسب بين إدارتي الشؤون الاجتماعية والشؤون السياسية بالتشاور الوثيق مع مكتب جنيف بشأن المسائل المرتبطة بمنظمة العمل الدولية.

128- أُقترح أيضا إنشاء آلية يتم بواسطتها عدم إثارة أي سؤال استفهام عن المقررات الصادرة على مستوى المؤتمر في المنتديات الأخرى. وإذ استذكرت الطبيعة الثلاثية للجنة العمل والشؤون الاجتماعية المكونة من الدول الأعضاء والنقابات واتحادات أصحاب العمل، شرحت المفوضة أن أي ترشيح لشغل منصب في منظمة العمل الدولية يجب أن يضمن التنافس بين أصحاب المصالح الثلاثة. وفي هذا الصدد، كان يجب تقديم كافة الترشيحات إلى لجنة العمل والشؤون الاجتماعية لاتخاذ قرار بشأنها وتحويلها إلى مكتب جنيف لترسلها بدورها إلى منظمة العمل الدولية.

6 - تقرير المؤتمر الوزاري الأول للاتحاد الأفريقي والمهجر، جوهانسبيرج، جنوب

أفريقيا، 16-18 نوفمبر 2007، الوثيقة (XII) EX.CL/383:

129- عقب عرض موجز للتقرير قدمه مدير المجتمع المدني والمهجر، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

7 - تقرير الدورة العادية السادسة للمؤتمر العام للجنة السكان الأفريقية، 16-17

يوليو 2007، جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، الوثيقة (XII) EX.CL/384:

130- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الشؤون الاجتماعية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

8 - تقرير الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الوزاري حول العلم

والتكنولوجيا، 12-16 نوفمبر 2007، ممباسا، كينيا، (XII) EX.CL/385:

131- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة العلم والتكنولوجيا والموارد البشرية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

9- تقرير الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التعليم (الكوميداف

3)، 6-10 أغسطس 2007، جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، (XII) EX.CL/386:

132- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الشؤون الاجتماعية، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

10- الورقة المفاهيمية حول سياسة الاتحاد الأفريقي لوصول ضحايا

التشريد القسري في أفريقيا إلى التعليم ما بعد المرحلة الابتدائية،

الوثيقة (XII) EX.CL/387:

133- قدمت مفوضة الشؤون الاجتماعية الورقة المفاهيمية وأوصت لجنة الممثلين الدائمين ببحثها من قبل المجلس التنفيذي.

11- تقرير الدورة العادية السادسة لمجلس الوزراء الأفريقيين للمياه، 28-31

مايو 2007، برازافيل، الكونغو، الوثيقة (XII) EX.CL/388:

134- عقب عرض موجز للتقرير قدمته مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

12- تقرير مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن النقل البري،

15-19 أكتوبر 2007، دوربان، جنوب أفريقيا، (XII) EX.CL/389:

135- عقب عرض موجز للتقرير قدمه مدير البنية التحتية والطاقة، أحاطت لجنة الممثلين الدائمين علماً بالتقرير وأوصت ببحثه من قبل المجلس التنفيذي.

136- عند الانتهاء من بحث هذه البنود، تم التذكير بأن جميع مشاريع المقررات والإعلانات الصادرة عن هذه المؤتمرات ستقدم إلى لجنة الصياغة لعرضها لاحقاً على المجلس التنفيذي وفقاً للممارسة الجارية العمل بها.

عاشراً: ما يستجد من أعمال:

(أ) ترشيد الاجتماعات في المفوضية والتوزيع المتأخر للوثائق:

137- أشار أحد الوفود إلى حاجة المفوضية إلى ترشيد اجتماعاتها بغية

تحسين نتائجها وإفساح المجال لأعمال المتابعة. وأعرب نفس الوفد عن

(ب) جلسة إيجاز عن الترتيبات الأمنية للقمة:

138- فضلا عن التقرير الوجيز الذي قدمته المفوضية، فقد تم إطلاع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين بشكل مستفيض على الترتيبات الأمنية المتخذة للقمة. ومن المتوقع أن يضمن كل من الجانبين منح جميع رؤساء الدول والحكومات وغيرهم من الشخصيات البارزة امتيازات تتناسب مراكزهم.

حادي عشر: اعتماد التقرير .

139- اعتمدت لجنة الممثلين الدائمين تقريرها حسبما تم تعديلها.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

2008

<http://archives.au.int/handle/123456789/3657>

Downloaded from African Union Common Repository